



# التطوّر التاريخي والجغرافي للجامعة

الفونسو بوريرو كابال\*

يعود الاهتمام الحديث بدراسة أصول الجامعة وتطوّرها من حيث هي مؤسسة إلى القرن التاسع عشر. في سنة 1567م، اضطلع ميدندورب Middendorp بكتابة تاريخ الجامعات في كتاب أُعيدَ نشره سنة 1602م، ووضع جان لونو Jean Launoy سنة 1672م لائحة بعناوين المدارس الأوسع شهرة. وانطلاقاً من المجلّدات الأربع Meiners، التي نشرتها جامعة غوتنجن Göttingen بين سنة 1802م و1805م حول نشأة «المدارس العليا» وتوسّعها، ظهرت المؤلفات بصورة منتظمة. وتعود أولى الإصدارات، التي تتناول الحياة الداخليّة للجامعة إلى سنة 1840م. ونشر دنيفل Denifle سنة 1885م، كتاباً حول تاريخ الجامعات من التأسيس حتى سنة 1400، يؤسّس تاريخ التعليم في الجامعات الألمانيّة، الذي وضعه فريدريش

\* Alfonso Borrero Cabal, L'Université Aujourd'hui, éléments de reflexion. Centre de recherches pour le developpement national. Ottawa. Editions UNESCO, Paris 1995.

المقال هو الفصل الأول من الكتاب (من صفحة 2 - 16) ترجمة عماد أيوب.

بولسن Friedrich Paulsen جسراً بين تطوّر الفكر وتاريخ الجامعات. بالنسبة إلى بولسن (Paulsen 1906-1986)، يبدأ ذلك التاريخ في القرن الخامس عشر. يستوفي تاريخ الجامعات الألمانيّة، الذي وضعه كوفمان Kauffman ، والذي نُشرَ بين عامي 1888م و 1896م، يستوفي عمل بولسن.

في سنة 1895م، خصّص راشدال Rashdall ثلاثة مجلّدات للجامعات، التي انتشرت في أوروبا في العصر الوسيط (Rashdall, 1936). يعرض ستيفان ديرساي (Stephen d'Irsay, 1933) تاريخ الجامعات منذ العصور الوسيطة حتى السنوات العشر الأولى من القرن الحالي مُتناولاً المدرسة القديمة.

هناك دراسات وجيزة، أو طويلة ترتكز على أسس متينة ووثائق واضحة، تُضاف إلى لائحة الإصدارات، التي تُدرج المؤسسات العلميّة ضمن منظور تاريخي. عنيت بعض تلك الدراسات بحياة الطلاب وسلوكياتهم وعددهم، وتمحورت أيضاً حول التعليم ومناهج التربية. ومنذ فترة وجيزة، أرادت اللّجنة الدوليّة للدراسات المُتعلّقة بتاريخ الجامعات وضع دراسة عن الجامعات الأوروبيّة تحت إشراف جون فلشتر John Flechter. وجامعات إنكليزيّة سارت على خطى لاورنس ستون Law-rence Stone ونقلت المعطيات الكميّة من وثائقها منذ عصر النهضة. وكذلك فعل الباحثون الفرنسيّون.

عمل الباحثون المُتخصّصون بدراسة التاريخ والشروط، التي تُسهّل ولادة الحركة الجامعيّة وتوسّعها. وتنبّهوا إلى أهمّ مرحلتين في العصر الوسيط. كتب جاستن تورنس Justin Thorens سنة 1992م: عندما تشكّلت أولى الجامعات اجتازت أوروبا مرحلة فيها تقلّبات سياسيّة وفكريّة هامة. في القرن الحادي عشر، فرض النزاع المُتعلّق باستلام مقاليد الحكم؛ فصل السلطة العلمانيّة للإمبراطوريّة عن السلطة الروحيّة للكنيسة؛ ما وفّر الحماية لحرّيّة التعليم. أمّا الطرفان المتنازعان في ذلك الوقت؛ فهما: البابا غريغوار السابع، والإمبراطور هنري الرابع. ظهرت الثغرات الأولى في النظام الإقطاعي مع التمدّن والظهور المذهل للمدن، التي تحوّل بعضها\_ لا سيما الإيطاليّة منها\_ إلى كومونات communes وهو التقسيم الذي شجّع على قيام طبقة اجتماعيّة جديدة. بالطريقة نفسها، قلبت التبادلات الدوليّة والاتصالات بالحضارات الأخرى العادات السائدة وطرق التفكير، فكانت النهضة الأولى في القرن الثاني عشر.

بدأ التطور عندما حلت الجامعات، التي أسستها السلطة الزمنية محل الجامعات التقليدية<sup>1</sup>. تأسست أقدم الجامعات في نابولي سنة 1224م، مع العلم أن أول جامعة في إسبانيا هي جامعة بالنسيا Palencia، التي تأسست حوالي سنة 1210م، واندثرت في نهاية القرن الثالث عشر. تقع المرحلة الثانية في القرن الرابع عشر والخامس عشر. وقد أهمل المؤرخون تلك المرحلة. (Vergèr, 1973) في حقبة الإصلاح في القرن السادس عشر تأسست عدة جامعات. يلفت رودن (Ro-din, 1988) إلى أن «العلوم في أوروبا هي أقدم من المؤسسات العلمية، وفي كل الحالات أقدم من الجامعات ومؤسسات البحث العلمي»؛ بينما في أنحاء أخرى من العالم العكس هو الصحيح، ولا بد أن يُحسب لذلك حساب من خلال دراسة مراحل نمو الجامعات في بلدان أخرى.

مع اكتشاف العالم الجديد على يد كريستوفر كولومبوس سنة 1492م، جرى نقل فكرة الجامعة. انضمت الكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها الدينية إلى ملك إسبانيا لبناء مؤسسات للتعليم العالي: سان دومينغ Saint-Domingue في سنة 1538م، مكسيكو Mexico وليما Lima سنة 1551م. يشرح رودريغز كروز Rodriguez Cruz في أحد أعماله 1975م أصل تلك المؤسسات، وكيف تأسست جامعات أخرى خلال مرحلة الغزو الاستعماري. تُكرّر تلك المؤسسات أنموذج النهضة، الذي يمثله سالامنك وألكالا هينارييس Salamanca et Alcalá de Henares (Brunner, 1990).

يزعم كتاب (New England First Fruits) ذكره رودولف في أحد كتبه 1965م أن المهاجرين الذين وصلوا إلى أميركا الشمالية، بعد تأمين المساكن، وتشديد دور العبادة، وتنظيم شؤون المدينة، سعوا إلى توسيع دائرة معارفهم والاحتفاظ بها لمن يأتي بعدهم. كان ذلك هو الدافع، الذي على أساسه تأسست جامعة هارفرد، وتبعها تأسيس معاهد أخرى في ذلك الوقت، من بينها المعهد، الذي تأسس في كونكتيكت Connecticut سنة 1701م، ثم جرى نقله إلى نيو هافن New Haven، وبعد سنة 1718م، بات يُعرف باسم معهد يال Yale، وهناك معهد نيو جيرسي New Jersey تأسس سنة 1746م، وبات اليوم جامعة مقرها في برينستون، التي أخذت اسمها، ومعهد ويليام وماري William and Mary تأسس

1- (d'Irsay, 1933, vol. I).

سنة 1693م، ومعهد كينغ King's College تأسس سنة 1744م، الذي أصبح جامعة كولومبيا في نيويورك، وجامعة فيلادلفيا، التي يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1755م، وأصبحت اليوم جامعة بنسلفانيا، ومعهد رود آيلاند Rhode Island تأسس سنة 1765م، الذي أصبح جامعة براون University Brown، ومعهد دارتموث Dartmouth College، الذي تأسس سنة 1769م، وتحول اسمه إلى معهد روتجرز Rutgers College بحسب رودولف، كل تلك المؤسسات، التي أسسها بروتستانتيون بتسميات مختلفة، عملت على إعداد وزراء للشؤون العبادية. رغب المهاجرون الأوائل إلى القارة الأميركية للمساعدة في إعداد مفكرين وفق أنموذج النهضة الأوروبية. منذ سنة 1799م، جرى افتتاح «معاهد قديمة» عدة؛ في سنة 1861م، تم إحصاء 1822 معهداً بتسميات مختلفة، لكن بعضها لم يلبث طويلاً.

استعان الأميركيون بالتعريف، الذي أعطاه صامويل جونسون - Samuel John son الذي يرى أن الجامعة هي «مدرسة يتم فيها تدريس كل الفنون والتخصصات»، وكانوا يُدركون، حسب العبارة، التي استخدمها أبراهام فلكسner - Abraham Flexner سنة 1930م، أن «الجامعة التي تتقيد بأنموذج واحد لن تستطيع الانتقال من بلد إلى آخر».

في الولايات المتحدة، شكّلت كلمة «جامعة» عامل جذب قوي قبل سنة 1785م، عندما شرعت الحكومة ببناء عدد من الجامعات قبل بدء «عصر الجامعة» في السنوات التي أعقبت حرب الانفصال (1861م-1865م). إن الذي يقف وراء ذلك النمو هو قانون موريل Morrill، الذي يُدير العطايا والهبات المُخصّصة لبناء مؤسسات التعليم العالي. وقّع لنكولن على القانون المذكور سنة 1862م، وهو قد أخذ اسمه من نائب ولاية فيرمونت جاستن سميث موريل. وتبتكر كل ولاية وكل مؤسسة تعليمية مفهوماً خاصاً بها للجامعة. في الغرب الأمريكي، يتعلّق ذلك المفهوم بمثالية ما؛ لأن الحماسة تكفي لتشكيله. في منتصف القرن التاسع عشر، كتب دانييل كوا غيلمان Daniel Coit Gilman أن كلمة «جامعة» تشتمل على مغالطة. يمكننا أن نلاحظ بسهولة أنه خلال تلك الحقبة نفسها، سلكت تلك المؤسسات التعليمية الكبرى، التي أصبحت من أفضل المعاهد جادة المعرفة هادفة إلى إعفاء الطالب من تربية كونيّة أسمى، بينما حبّذ بعضهم الآخر لقب «جامعة».

على المدى البعيد، بات مفهوم الجامعة في الولايات المتحدة غير متجانس. وقد اشتمل على الأفكار النابعة من التقليد البريطاني، واستعان على نحو واسع بنماذج الجامعات الألمانية، وسعى إلى شقّ طريقه من دون إهمال بعض الجوانب المتعلّقة بفرنسا. لكن التقليد الجامعي البريطاني لم يتجاهل إعداد الطلاب، الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية، وهو قد خصّص مكانة رفيعة لمبادئ التعايش الديمقراطي، وقدم العون للبحث العلمي والتطبيقات، التي تعود بالفائدة المرجوة. أكّدت الجامعات الأميركية على مبادئ إدارة الأعمال، وقامت بتدريسها إلى حدّ أنّ احترام الألمان المعروف لموقع الأستاذ عبّر عنه أفضل تعبير من خلال كيان جماعي لـ «قسم» département كتب ويليام فون هامبولت:

إنّ العلاقة التي تنشأ بين الأستاذ والطالب هي من نمط معيّن، وتختلف تمامًا في الجامعة. ففي الجامعة، لا تقف مهنة الأستاذ عند تلقين الطالب وحسب؛ بل يضع الاثنان نفسيهما في خدمة العلم. إنّ حضور الطلاب وتعاونهم يُشكّل جزءًا صميمًا من العمل البحثي، الذي لا يُكتب له النجاح إلّا إذا آزره الأستاذ وكانوا له عضدًا.

في كندا، تُعدّ جامعة لافال Laval ، التي تأسست سنة 1852م أقدم جامعة. خلصت لجنة التحقيق في التعليم الجامعي في كندا إلى نجاح الجامعات الكندية، وتُدقّق في التعليم العالي في كندا، والولايات المتحدة:

إنّ الولايات المتحدة تحظى بأهميّة كبيرة بالنسبة إلى كندا، وليس هذا فحسب؛ بل تتشابه نُظم التعليم الكندية كثيرًا. تتبادل الهيئات العلمية الكندية الأجهزة فيما بينها، وعلى نحو ما، تستخدم القوّة العاملة الجامعيّة ذاتها. في حين، تؤدّي السوق الخاصّة دورًا هامًا في تقديم الدّعم الماليّ لعدد من الجامعات الأميركيّة الخاصّة، يكون عادة من خلال أفساط مدرسيّة مرتفعة، والحكومة الكندية هي المُموّل الرئيس للجامعات. والنتيجة، هي تمويل ثابت نسبيًا للطالب في جامعات كندا، لأيّ مؤسسة تعليميّة غنيّة كانت أو فقيرة. لم تلتفت اللجنة إلى أيّ مشاهدة عامّة، أو خاصّة قد توحى بأنّ إحدى الجامعات تمتاز بتعليم رديء يعكس على الشهادات التي تمنحها، أو قد لا يؤهّل الطالب لاستكمال الدراسة في المرحلة الثانية والثالثة مقارنة مع حملة الشهادات من الجامعات الأخرى. لذلك النوع من المشاهدة قيمة خاصّة في الولايات المتحدة عند بعض المؤسسات التعليميّة.

مع الأخذ بالحسبان أن مُخصّصات الجامعات الأميركية تبلغ ضعف مُخصّصات الجامعات الكنديّة؛ بل تبلغ خمسة، أو ستة أضعاف في أفخم الجامعات الأميركية؛ فإنّ الجامعات الكنديّة لا تُضاهي الجامعات الأميركية المرموقة من حيث عدد الأقسام والفروع. في الوقت عينه، توجد في الجامعات الكنديّة أقسام مرموقة لا تقلّ أهميّةً مقارنةً مع الأقسام الموجودة في بعض الجامعات الأميركية الخاصّة. قد توصلت اللجنة إلى انطباع عام بأنّ بعض الجامعات الكنديّة، إن لم نقل كلّها، تقع إجمالاً في المرتبة ذاتها، التي تحتلّها الجامعات الأميركية.

حملت موجات الاستعمار، التي تلا بعضها بعضاً طوال القرن التاسع عشر تقاليد جامعيّة مختلفة في آسيا. هناك عوامل أخرى مرتبطة أسهمت في تلك الظاهرة التوسّعيّة. بعد تنازل شوغون كيكي عن العرش في اليابان، بدأ تحديث الدولة خلال فترة حكم مييجي (1868- 1918)، وانفتحت اليابان على العلم الغربيّ. في سنة 1885م، حدّد موري أرينوري Mori Arinori ثلاثة أهداف رئيسة للنظام التعليمي:

أ- إثراء الدولة وتقويتها.

ب- إدخال أفكار جديدة، تُفيد في تطوير العقلية القديمة.

ج- الإبقاء على التقليد<sup>1</sup>.

شكّلت الجامعات الفرنسيّة والألمانيّة أنموذجاً احتذى به اليابانيون. يعود انهيار اليابان بالجامعات الألمانيّة إلى القرن السابع عشر، وترك أثراً دون شكّ في المرسوم الملكي الصادر سنة 1885م، الذي يقضي بإنشاء أول جامعتين في اليابان هما: جامعة طوكي (1886م)، وجامعة كيوتو (1897م). تطلّعت الجامعات إلى «تحسين التعليم الخاصّ بالفنون والعلوم، وإلى كشف خفايا المعرفة حسب حاجات الدولة<sup>2</sup>. أولى الجامعات الخاصّة في اليابان هما: جامعة كايو (Keio 1890)، وجامعة واسيدا (Waseda) 1905).

في سنة 1946م، جاءت بعثة أميركيّة إلى اليابان؛ لتؤسس «نظاماً تعليمياً جديداً». منذ عام 1970م، جرى إحصاء 473 مؤسسة تقتصر على المرحل

1- (Nagai, 1971).

2- (Nagai, 1971).

الجامعية الأولى، وتتبع أنموذج (كلية الراشدين junior college) <sup>1</sup> إضافة إلى 379 مؤسسة تعليمية، أو جامعية تلزم الطالب؛ تتكوّن فيها الدراسة من أربع سنوات<sup>2</sup>. وفي أصل ذلك الحماس كان هناك أيضًا الكتاب الأبيض، الذي وضعته وزارة التربية سنة 1964 م.

في ما يخصّ التعليم في العالم الإسلامي، يكتب طيباوي<sup>3</sup>: ليست فكرتي هي أن أعرض تاريخ العرب، أو تاريخ الإسلام. يكفي القول في هذا الصدد أن النبي محمد (ص) قبل وفاته سنة 632 م اطمأن إلى أن العرب باتوا مجتمعًا واحدًا، وأمة واحدة، تُوحدهم وشيجة الإسلام. بعد مرور قرن على وفاته، وقعت مناطق خارج شبه الجزيرة العربية تحت التأثير السياسي للعرب، وشمل ذلك التأثير الهند وإسبانيا، كما شمل الفتح الإسلامي أنحاء من آسيا، كانت في ما مضى جزءًا من الإمبراطورية الفارسية، وأنحاء أخرى من آسيا وأفريقيا، كانت تتبع الإمبراطورية البيزنطية.

لكن، رغم ما يقال، لم يُفرض الدين الإسلامي، ولا اللغة العربية على الشعوب والأعراق، التي عاشت في كنف دولة الخلافة الإسلامية؛ بل على الأرجح أن قبول الأغلبية بالدين الجديد، وبلغة الفاتحين العرب استغرق وقتًا طويلًا حتى باتت الخلافة الإسلامية كيانًا مُتعدّد الأعراق، بات فيها الإسلام الدين السائد، واللغة العربية هي أداة التعبير.

لم يبلغ السّجال خواتيمه حول أصول الجامعة في البلاد الإسلامية، وتأثيرها على الجامعات في العصر الوسيط. كذلك، فإنّ مفهوم الجامعة الخاصّ بالعصر الوسيط له أمثلة توضيحية سابقة، تتجلّى من خلال الجامعة المسيحية في القرون الأولى: الأكاديمية الأفلاطونية، قاعة محاضرات أرسطو، متحف الإسكندر. وازدهرت حلقات دراسية في اليابان في القرنين: السابع، والثامن<sup>4</sup>. بحسب ريبيرا ي تاراغو Ribera Y Tarrago، إنّ الاحتمال الكبير هو أنّ الجامعة في العصر

1- معهد عال، مدة الدراسة فيه سنتان، ويشتمل على صفيين معادلين للصفين: الأول، والثاني في كلية تتكوّن فيها الدراسة من أربع سنوات.

2- (Nagai, 1971; Thomas, 1985).

3- Tibawi: (1979, p. 21).

4- (Sansom, 1985).

الوسيط استعانت بالنظام التعليمي العربي، الذي جعلته أنموذجاً، وهي وجهة نظر كَرَّها «هير»<sup>1</sup>.

في الممالك المسيحية من إسبانيا، أثارت تلك الحضارة الذعر والانبهار في آن واحد. خلال تلك الحقبة استعارت اللغة القشتالية castellane من اللغة العربية العديد من الكلمات المرتبطة بفن الحكم والتقنيات ومجالات الثقافة. وكان الأمراء العرب يُديرون ممالكهم بعد تعيينهم من قبل الإمبراطور الألماني فريدريك الثاني، الذي يتحدّر من عائلة Hohenstaufen، أو تعيينهم من قبل الملوك «الفلاسفة»: الإسبان والبرتغال في القرنين: الثاني عشر، والقرن الثالث عشر. ارتبطت تلك الدروس بالثقافة، التي شكّلت موضوع سجلات مستمرة؛ ودارت نقاشات عامّة بين مفكرين مُتبحّرين ولاهوتيين من الأديان الثلاثة: الإسلام، والمسيحية، واليهودية.

في ما يخصّ أصول الجامعة، من وجهة نظر إسلامية، يزعم طيباوي<sup>2</sup>:

ادّعى الخلفاء المتنافسون في مصر خلافة النبي محمد (ص)، وحرصوا على تعزيزها من خلال إرساء نظام تعليم خاصّ بالبالغين وضعت الدولة وارتبط بمؤسسة مركزية هي دار العلم. وشيّد جامع الأزهر غداة غزو نابليون مصر، وتحوّل إلى مركز عالٍ لنشر العلوم الإسلامية. وأصبح الأزهر أقدم جامعة في العالم.

بحسب عثمان<sup>3</sup>، إنّ الدول العربية، التي عددها 21 دولة، والتي تُشكّل اليوم جامعة الدول العربية تفتقد إلى «التجانس الحقيقي»؛ لأنها تُمثّل حشدًا من الإثنيات والأعراق، وتضمّ شعوبًا من البيض والبرابرة والسود، وتختلف أنظمتها السوسيو-سياسية اختلافًا كبيرًا. على مستوى التعليم وبفعل الهيمنة الأجنبية، عانت المنطقة بأكملها من التهاون إلى حدّ أنّ اللغة العربية، التي تحظى بالتبجيل في البلاد العربية لم تتمكن منها سوى النخبة. إنّ الفهم المُتعلق بالموقف المحدود للقوى الاستعمارية في ما يخصّ التربية هو مُنتشر؛ بحيث إنّ في كل تلك البلدان تقريبًا خرجت حركات التحرّر الوطني من رحم التكتلات الشعبية العفوية، التي سعت إلى استحداث عدد من المدارس بعد نيلها الاستقلال أدركت تلك البلدان ضرورة جعل التربية أولوية مطلقة.

1- Heer (1962, p. 236).

2- Tibawi: (1979, p. 30).

يتابع الكاتب نفسه وهو يتناول مسألة التعليم العالمي<sup>1</sup>:

في نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت هناك فقط تسع مؤسسات للتعليم العالي. لم يبقَ منها سوى أربع جامعات خاصة تُديرها جهات أجنبية، وثلاث مؤسسات للدراسات العربية والإسلامية، ذات طابع ديني لها تأثير محدود جداً نظراً لحجمها، وقلة الاختصاصات، التي تُدرّسها وتوجهها العام. شيئاً فشيئاً أخذ الرهان يجذب الاهتمام إليه في الخمسينيات، وبات يشغل حيزاً كبيراً في الأحداث الراهنة في الستينيات والسبعينيات. منذ العام 1979م، جرى إحصاء 55 جامعة تستقبل عدداً مرتفعاً من الطلاب، ويتألف جهاز التدريس فيها من عدد كبير من الأساتذة، وتمتاز بتنوع اختصاصاتها. تم إنشاء عدد من المؤسسات الثانوية في أغلب البلدان. قبل الحرب كانت خمسة بلدان فقط تتوفر فيها مؤسسات للتعليم العالي، وفي الأعوام العشرين الأخيرة، كان هناك 14 بلداً تنتشر فيها جامعات لامعة. واليوم، هناك فقط ثلاثة بلدان عربية لا تتوفر فيها مؤسسات تعليم عالٍ يُعوّل عليها. لكن، يوضح كاظم<sup>2</sup>:

لأسباب تاريخية وثقافية، جعل العرب من التعليم عبادة، ووسيلة للارتقاء الاجتماعي وللتنقل. بالنسبة إلى الجماهير، التربية تُرادف التقدم البشري، والتعليم العالي يعكس امتيازاً اجتماعياً، ويُشير إلى صفات السلطة وإلى الثروة.

يلفت عثمان إلى اختلاف الجامعات العربية فيما بينها:

إن كثرة النماذج والنظم الخاصة بالتعليم العالي تُشكل بلا شك عقبة. وتوجه الجامعات إلى المحافظة على البنى التنظيمية والتربوية وإلى التقيد بتوجهاتها ومقارباتها. والأنموذج الأقدم بينها، من وجهة نظر تاريخية، هو الجامعة الإسلامية المتجذرة في المنطقة منذ ما يزيد عن ألف عام؛ حيث يتم تدريس العلوم العربية والإسلامية. ولا تزال توجد مثل تلك المؤسسات في بلدان عدة. وأضيفت إليها الجامعات الإسلامية الجديدة، التي لا تختلف عن الجامعات الحديثة إلا لناحية الاسم والأهمية المعطاة للمواضيع الدينية. إن القسم الأكبر من الجامعات العربية ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، التي توصف بأنها «حديثه» تتبع نماذج أخرى أقدمها وأكثرها شيوعاً هو الأنموذج، الذي زرعه فرنسا في الدول العربية التي

1- عثمان: (1983، p.15).

2- كاظم: (1991).

استعمرتها. لقد ترك ذلك النموذج أثرًا قويًا في النظام الجامعي المصري. في البلدان التي وقعت تحت الاستعمار البريطاني ساد النموذج البريطاني. إن «النموذج الأمريكي»، الذي - حتى عهد قريب - لم تعتمد سوى مجموعة صغيرة جدًا من الجامعات يحظى بأهمية كبرى في بعض البلدان، التي وضعت على سكة التطبيق أنظمتها الجامعية خلال السنوات الأخيرة المنصرمة. وبالرغم من أنه ليس دقيقًا الحديث عن «نموذج مصري» بما أن الجامعات المصرية وقعت تحت التأثير الفرنسي لزمان طويل، فقد تميّز النظام الجامعي المصري بصفات مكنته من أن يترك أثرًا في العديد من الجامعات، التي أنشئت حديثًا في المنطقة؛ بسبب تبعيتها لمستويين مصريين: جهاز التدريس، والجهاز الإداري.

بالرغم من وطأة الحقبة الاستعمارية على القارة الأفريقية؛ حيث احتفظت بعض المؤسسات بالسمة الإنكليزية، واحتفظت أخرى بالقيم الوطنية، التي أيدها السير إريك أشبي فيما احتفظت أخرى بملامح الثقافة الفرنسية<sup>1</sup>، فإن توسع الجامعة في أفريقيا حديث العهد<sup>2</sup> يؤكد تايو<sup>3</sup>:

بخلاف أوروبا وأميركا، وإذا وضعنا جانبًا بعض الاستثناءات جامعة سانكور Sankore في تومبكتو، والأزهر في مصر. يُعدّ تاريخ التعليم العالي في أفريقيا حديث العهد نسبيًا. ففي منتصف عام 1962م، استطاعت فقط سبع جامعات - اثنتان في غانا، واثنتان في ليبيريا، واثنتان في نيجيريا، وواحدة في سيراليون - أن تنمو في غرب أفريقيا، الذي هو أنكلوساكسوني. وفي الدول الفرنكفونية لم يكن الوضع واضحًا؛ إذ لم تكن هناك سوى جامعتين؛ واحدة في ساحل العاج، وأخرى في السنغال.

بيد أن أوالا Auala يزعم أن التاريخ يُثبت أن معظم البلدان الأفريقية سعت، بعد نيلها الاستقلال، إلى تأسيس جامعة وطنية، بحسب إيشومي Ishumi، ذلك يتعارض مع المقاربة والتوجه الإقليميين اللذين ميّزا التعليم العالي خلال العصر الاستعماري. هكذا كانت الحال مع جامعة ماكيرير Makerere في أوغندا، التي كانت مؤسسة إقليمية اتحادية وُجدت لتلبية حاجات أفريقيا الشرقية؛ أوغندا،

1- ( Sutton, 1969; Fordhan, 1970; Ashby et Anderson, 1972).

2- (Unesco/BREDA, 1999).

3- Taiwo (1991).

وكينيا، وتنغانيكا، وزانزيبار. أيضاً في أفريقيا الوسطى، تأسست جامعة في روديسيا الجنوبية لكنها أضرت بذلك البلد، الذي أصبح اسمه زيمبابوي وروديسيا الشمالية، زامبيا ونياسالاند، مالاوي. وهذا هو حال جامعة بوتسوانا، وليسوتو، وسوازيلاند، التي عمّ نورها في ثلاثة بلدان من أفريقيا الجنوبية.

إن الأسباب التي تدفع الدول إلى تأسيس الجامعات في حقبة ما بعد الاستعمار هي أسباب متقاطعة مع بعضها بعضاً<sup>1</sup>:

- تدريب مسؤولين وسطاء وكبار مُختصين وقادرين على إدارة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

- تأسيس صورة موجبة للدولة الجديدة وصياغتها لدى الرأي العالمي عن طريق تشييد المؤسسات الرائدة القادرة، وتوسيعها على استقبال أكبر عدد من الطلاب.

- الحد من الأمية وصولاً إلى القضاء عليها.

- السعي إلى أن تكون الإنتاجية والطاقة الكامنة لحملة الشهادات الجامعية ورقة رابحة للإنتاج، وتراكم الثروة الوطنية في السنوات التي تتلو الدراسة.

إن تلك الأهداف وغايات أخرى مشابهة، التي أخذها بالحسبان مؤتمر وزراء التربية الأفارقة، الذي انعقد في أديس أبابا سنة 1961م، أقرت على نطاق واسع في المستويين التعليميين: الأول، والثاني.

تميز مقدمة كتاب «مطالعة الخبراء حول الاتجاهات المستقبلية وتحديات التعليم العالي في أفريقيا<sup>2</sup>» ثلاث مراحل في تطور التعليم العالي في أفريقيا: الجامعة التي ترمز أولاً إلى السيادة، وتصون التقاليد، وتشهد توسعاً، وإعداد الأطر وهذا واجبها الإمبريالي. وأخيراً، الأزمة الناتجة عن تقليص مواردها المالية طوال تلك المراحل الثلاث. انفتحت مؤسسات التعليم العالي على الابتكار، وطبقت إصلاحات على بناها، وأدخلت برامج ودورات تدريب جديدة، إضافة إلى التعليم عن بُعد، وتكنولوجيا الإعلام والتواصل.

من خلال عرض «الإشكالية»، تُبين الأونسكو أسباب الأزمة: الصعوبات الاقتصادية، النمو السريع لعدد الطلاب والمعلمين، نقص الأساتذة ذوي الخبرة والاختصاص، غياب التنسيق في مجال الإبداع والأنشطة بين الجامعة والمؤسسات

1- (Ishumi, 1990).

2- (Unesco, 1991a).

الأخرى، الموقف الضعيف حول جوانب التنمية، والوقائع الاجتماعية والاقتصادية، ضعف مستوى سياسات التعليم العالي، الرواتب المتدنية للأساتذة، والتصورات المتولدة عن آفاق العمل القائمة.

أما كتاب (أولويات النمو الاقتصادي والاجتماعي في التسعينيات)، الذي نشره المؤتمر الخامس لوزراء التربية، ووزراء التخطيط الاقتصادي لدول أفريقيا، الذي انعقد في داكار من 8 إلى 11 تموز 1991م، فهو يُدقق النظر في النمو الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا في الثمانينيات:

لقد عززت تلك المرحلة الانطباع الخاطئ المُتعلق بالأمن والتفائل، الذي أخذ ينمو في البلدان الأفريقية خلال سنوات الاستقلال العشر، في الستينيات والسبعينيات، لكنها كانت السبب في اندلاع أزمات زعزعت أسس الاقتصاد، الذي تلقى ضربات مباغطة بفعل الركود العالمي، وأعباء الدين الخارجي، وبنود التبادل، وأزمة الطاقة والغذاء، والكوارث الطبيعية... قادت الأزمة إلى وضع جملة سياسات إصلاحية خاصة ببرامج التغيير البنوي؛ ما خلق مشكلات للتنمية في أفريقيا. وأسوأ من ذلك، تراجعت مؤشرات التنمية البشرية بشكل ملحوظ خلال الثمانينيات، مثل: التعليم، والصحة، والتغذية، والعمل.

شهدت نهاية الثمانينيات انخفاضاً حاداً في الرواتب الحقيقية: بخلاف تراجع التشغيل في القطاع المنظم، أدى ذلك إلى الهبوط في ازدهار واسع للأنشطة في القطاع الهامشي للاقتصاد. قد يكون لذلك آثار محمودة، لكن بالنظر إلى الإنتاج الضعيف، والرواتب التي ميزت القطاع الهامشي للاقتصاد، فإن موازنات الأسر المعيشية ينبغي تصحيحها؛ كي تُلبى الحاجات الأساسية؛ ما يقود إلى إلغاء النفقات الرتبطة بالتعليم.

يتضمن تقرير خاص بإحدى الندوات، التي شاركت فيها شخصيات أفريقية، وقادة دول كبار، جملة آراء مفيدة:

إنها المرة الأولى، التي نطرح فيها سؤالاً جوهرياً: إلى أي نوع من التطور تطمح أفريقيا وكيف تُريد الوصول؟ إن الفرضية الضمنية هي أننا لا ننوي تقليد النظم الاقتصادية للبلدان الأخرى. لقد أدركنا أن البلدان الأفريقية لا يمكنها أن تبحث دائماً عن معايير سياسية وإستراتيجية، ولا أن تُعطي انطباعاً بأنها ترغب بأن تصبح انعكاساً شاحباً للولايات المتحدة، وفرنسا، وإنكلترا، والصين. أصبح واجباً التفكير

بجدية في وضع إستراتيجية للتنمية لا تعتمد على الخارج خاصة في أفريقيا، ولا تكتفي بتقليد مجتمعات أخرى، ولا تربط عملية التحديث بثقافات أخرى. بعبارة أخرى، أن الأوان للحكومات الأفريقية وشعوبها أن تُساعد في التفتيش عن وسائل للتنمية، ونمط حياة أفريقي أصيل، مُتجذّر في التراث الثقافي الغني للقارة السمراء، وبنائها الاجتماعية، ومؤسساتها الاقتصادية، وثرواتها الطبيعية الوفيرة. لا بد من السير في طريق التنمية، واختيار نمط حياة، بالرغم من مجتمعات أخرى وثقافات أخرى، وأن لا يكون ذلك بتقليد نماذج من خارج التراث الثقافي لأفريقيا.

إذن، هناك ضرورة لتحقيق «تنمية داخلية» (Salifou, 1983) قد يُشار إليها بعبارة «إمّا تُربي أو تُعاقب»<sup>1</sup>. ولبلوغ ذلك الهدف يُلخص إيشومي Ishumi<sup>2</sup>:

تبذل بلدان أفريقيا جهودًا جبارة لتعزيز البرامج الهادفة إلى النهوض بالتعليم العالي. إن ازدياد طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية والخدمات المحلية، وزيادة المنح الدراسية التي تُقدّمها مؤسسات تعليمية في الخارج، وارتفاع عدد الأساتذة والباحثين في مؤسسات التعليم العالي في أفريقيا، يُنبئ بتطور النظام التعليمي الأفريقي كله، ويشير إلى الاتجاه نحو عملية ضبط تدريجي للبرامج في ظل الحاجة الملحة إلى إنتاج موارد بشرية مُتخصصة ومُستعدة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، التي يفرضها المجتمع ما بعد الاستعماري.

بالرغم من النجاح، الذي تحقّق في ذلك المجال، ساقطت دراسة الاتجاهات الخاصة بقدرة الطلاب والأساتذة والباحثين على التنقل، ساقطت إلى مشكلات عدّة. وظهرت بعض الثغرات في مسألة التسجيل، إضافة إلى اختلال التوازن في قبولهم، سيّما في مجالات العلوم والعلوم الإنسانية، كذلك لوحظ التقسيم السيئ، وقصور تشغيل اليد العاملة، التي تتلقّى أجرًا مرتفعًا؛ بل إن انعدام الاستقرار في ما يتعلّق بالتخصيصات، ومناخ البحث هو أيضًا موضع نقاش. هناك إجراءات تصحيحية ينبغي أن يُنظر فيها؛ لغرض رفع مستوى التعليم العالي؛ بحيث يواكب التطور الحاصل.

عمومًا، إن نظام التعويضات والعلاوات يمكن أن يُفهم على أساس أن الجامعة تتقيّد على المُتخصّصين، وتُحافظ عليهم؛ إذ يمكنهم أن يحملوا إلى قطاعاتهم

1- (Ki-Zerbo, 1991).

2- Ishumi (1990, p 29).

أفضل ما لديهم. والمجال مُتاح للعلوم والتقنيّات للمبادرة إلى تصحيح اختلال التوازن المزمّن، الَّذِي يُنهِك عمليّات القبول في الجامعة، وفي المؤسّسات الخدمائيّة. بذلك، سيُجد المجتمع مُرتكزاً في العلوم والتكنولوجيا؛ لكي يحلّ المئات من المعضلات والتحدّيات، التي تطرحها عمليّة التنمية.

يستحقّ الأساتذة والباحثون أن يلقوا تشجيعاً؛ وهذا يتضمّن ضرورة مواصلة التفكير والبحث المستنير عن وسائل ملموسة للفعل والتوجيه تقود إلى التكيف، والتقدّم الاجتماعي والاقتصاديّ. ويمكن أن تتألف أحياناً تلك الوسائل من أدوات عمل بسيطة، لها قابليّة توصّل كبيرة: مادّة دراسيّة، كتب ومراجع، تجهيزات مخبريّة، مُخصّصات للبحث؛ لأنّ الاستفادة منها تكاد تكون منعدمة في مؤسّسات التعليم العالي، في السنوات العشر الأخيرة. لكنّ الأمل مُعلّق دائماً على أن تكون مراكز جيّدة، ومكاناً خصباً للأفكار، والحلول العمليّة.

لا بدّ من التنسيق بين برامج التعليم العالي، اليوم وغداً، بقدر ما تطمح إليه شعوب أفريقيا للولوج المباشر إلى القرن الحادي والعشرين.

بعد إنهاء جولتنا على أصول الحركة الجامعيّة، من الواجب أن نؤكّد على الدور النفسيّ، الَّذِي يواكب تسمية «الجامعة»؛ فالجامعة هي المثل الأعلى، الَّذِي لم يبلغه أحد لتعليم نبيل، يقود إلى معرفة رفيعة، ينبغي أن يُعبّر عنها من خلال خدمة أرفع للمجتمع، في مراحلهِ التاريخيّة المختلفة والمتعاقبة.